الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

المسرد السياسي لمصطلحات الديون: بناء على نهج حقوق الإنسان

مسرد مصطلحات الديون القائم على نهج حقوق الإنسان هذا أعده أعضاء الفريق العامل المعني بالسياسات الاقتصادية، بشراكة من: مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ومبادرة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ومركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، ومعهد جنوب وشرق أفريقيا للمعلومات والمفاوضات التجارية (أوغندا)، وأعضاء أفراد، ميلا شيبوندا وسلمى حسين.

مقدمة

هنالك عدد متزايد من الدول في الجنوب العالمي – لا سيما في أفريقيا – يعاني من أزمات الديون أو يكافح لتسديد الديون السيادية، ويواجه عمليات إعادة هيكلة ديون مرجحة عبر العقد المقبل. الديون، وكذلك ما يتصل بها من أوجه انعدام مساواة داخل الدول وبينها، اشتدت أزمتها مع الجائحة والتغير المناخي، وإبان النزاع الذي نشب مؤخرا في أوكرانيا. وعلى نفس النهج الذي بدأ قبل عقود، فإن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمقرضين الخاصين يتوقعون مرة أخرى من الدول أن تعلي أولوية تسديد الديون على حساب الإنفاق العام. نتيجة لهيمنة الشركات أو النخب على صناعة القرار الحكومي حول الديون، فإن مصالح رأس المال المالي تحصل على الأولوية فوق حقوق الإنسان والبيئة والعدالة المناخية، إذ يعاني المزيد من المواطنين والمجتمعات من الإفقار والتهميش، وعدم الإشراك مطلقاً في عمليات صناعة القرار. هذه لحظة حرجة لتعميق تحليلنا المشترك وبناء استراتيجيات جماعية للمقاومة وإحداث التغيير التحولي الموسع. هذا المسرد السياسي للمصطلحات القصد منه مساعدة المجتمعات والمدافعين عن حقوق الإنسان على فهم السرديات وتأطير المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في نقاشات الديون، ليساعدهم هذا على المشاركة بشكل فعال والتأثير على صناع القرار وصياغة السياسات في تلك العمليات على المستويات الوطني والإقليمي والدولي.

المصطلح	التعريف **(التعريف الشائع/المتعارف عليه)**	تعليق على المصطلح بناء على النهج الحقوقي	أمثلة من المستوى الدولي/الوطني/المحلي **(الربط بدراسة حالة، أو صفحات ذات صلة أو موارد، إلخ)**
1. مصطلحات يستخدمها صندوق النقد الدولي			
بنود الاتفاق - Articles of Agreement	إن بنود الاتفاق هي وثيقة تم اعتمادها في عام 1944، خلال مؤتمر بريتون وودز في نيو هامبشاير، والذي أنشأ صندوق النقد الدولي. وهي توضح غرض المؤسسة الذي يتضمن من بين أمور أخرى تعزيز التعاون النقدي الدولي.	لقد ذكر صندوق النقد الدولي أنه كمؤسسة ليس لديه صلاحيات في مجال حقوق الإنسان. إن بنود الاتفاق، باعتبارها الوثيقة الرئيسية التي أنشأت المؤسسة، خالية من لغة حقوق الإنسان أو تدابير لحمايتها. يجب إعادة النظر في ذلك ليعكس التزام صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة حكومية دولية تحترم حقوق الإنسان وتحميها وتكفلها.	يمكن قراءة المزيد عن بنود الاتفاق هنا. يمكن أيضا قراءة المزيد عن إنكار صندوق النقد الدولي لالتزامات حقوق الإنسان هنا.

مشاورات المادة الرابعة - Article IV Consultation	مشاورات المادة الرابعة هي عملية يقوم فيها موظفو صندوق النقد الدولي بزيارة بلد ما لتقييم التطورات الاقتصادية والمالية ومناقشة السياسات الاقتصادية والمالية لهذا البلد فيما يسمونه "مراقبة الدولة". وتعرف هذه المناقشات/المشاورات باسم "مشاورات المادة الرابعة" لأنها مطلوبة بموجب المادة الرابعة من بنود اتفاق صندوق النقد الدولي لاتخاذ القرار. يزور صندوق النقد الدولي كل دولة سنويًا وينشر تقارير منشورة (عادةً باللغة الإنجليزية فقط)، حتى لو لم يكن لدى الدولة قرض أو تحتاج إليه.	هذه المناقشات ليست تشاركية، ولا تركز في كثير من الأحيان على آثار برامج صندوق النقد الدولي ومشاريعه على حقوق الإنسان، كما أنها تخلو من أصوات المجتمع ومشاركته، حيث أن هذه المحادثات تتم على أعلى مستوى مع كبار المسؤولين الحكوميين.	بعد الزيارة والاجتماع مع المسؤولين الحكوميين، يقوم موظفو صندوق النقد الدولي بإعداد تقرير للدولة دون أصوات المجتمعات والمواطنين. على سبيل المثال، زار طاقم صندوق النقد الدولي الصين هذا العام، ويمكنك قراءة تقرير صدر عن الصين في فبراير/شباط 2023 هنا.
أزمة ميزان المدفوعات - Balance of Payments Crisis	تشير أزمة ميزان المدفوعات إلى الوضع الذي تكون فيه الدولة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية الدولية، وخاصة مدفوعاتها للواردات والديون الخارجية والالتزامات الدولية الأخرى. خلال أزمة ميزان المدفوعات، قد تواجه الدولة انخفاضًا حادًا في قيمة عملتها، مما يجعل الواردات أعلى تكلفة وربما يؤدي إلى التضخم. بشكل عام، تعكس أزمة ميزان المدفوعات تحديًا اقتصاديًا كبيرًا للدول، حيث أنها تعيق قدرة البلد على الوفاء بالالتزامات الخارجية والحفاظ على ظروف اقتصادية مستقرة.	لقد كان صندوق النقد الدولي مؤسسة رئيسية تشارك في حل أزمات ميزان المدفوعات في جميع أنحاء العالم. لكن نهجها لم يمر دون انتقادات. وشملت المخاوف الرئيسية التي أثارتها هيئات حقوق الإنسان في كثير من الأحيان بشأن نهج صندوق النقد الدولي ما يلي: فرض شروط صارمة، على سبيل المثال، فرض التقشف أو خفض الإنفاق العام على البلدان التي تمر بأزمات كشرط لتلقي المساعدة المالية من المقرض. كما أن التوصيات المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك زيادة الاعتماد على صادرات الوقود الأحفوري، لم تأخذ في الاعتبار بشكل كاف الآثار الاجتماعية والبيئية لهذه التدخلات. ومع ذلك، عادة ما يتجاهل صندوق النقد الدولي الحلول البديلة المطروحة. على سبيل المثال، لم تحظ الاقتراحات الرامية إلى تقليل الاعتماد على الاقتراض التجاري بالاهتمام الواجب من صندوق النقد الدولي.	يمكنك معرفة المزيد في تقرير الجزيرة هنا: هل يساعد صندوق النقد الدولي الدول الفقيرة أم يؤذيها؟ في عام 2021، فرض صندوق النقد الدولي شروطًا على كينيا شملت تقليل الوظائف العامة وزيادة الضرائب وزيادة سقف الدين والاقتراض. يمكنك قراءة المزيد هنا.
نظام بريتون وودز - Bretton Woods System	كان نظام بريتون وودز عبارة عن اتفاقية نقدية دولية حاولت توحيد أسعار صرف العملات. تم ربط عملات مختلفة تنتمي إلى بلدان مختلفة بالدولار الأمريكي، والذي كان يعتمد على معيار الذهب حتى عام 1971. وتشمل المؤسسات التابعة لنظام بريتون وودز صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB). تم تشكيلها في اجتماع ضم 43 دولة في بريتون وودز، نيو هامبشاير، الولايات المتحدة الأمريكية في يوليو/تموز 1944. وكانت أهدافها هي المساعدة في إعادة بناء اقتصاد ما بعد الحرب المدمر وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي.	شجعت مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشكل أساسي السياسات النيوليبرالية بما في ذلك إعطاء الأولوية لأطراف القطاع الخاص، وحرية حركة رأس المال، وتخفيض الإنفاق العام، وخصخصة المنافع العامة، وتقويض حقوق العمال، وفرض ضرائب تنازلية بشكل متزايد، وتحرير أسعار الصرف، وتقويض الحريات وحقوق الإنسان من خلال هيمنة الشركات على عملية صنع القرار الحكومي وخاصة في الجنوب العالمي.	يمكنك قراءة المزيد عن مؤسسات بريتون وودز هنا.
الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون - Catastrophe Containment and Relief Trust (CCRT)	الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون هو صندوق إنقاذ تابع لصندوق النقد الدولي. وهو يقدم منحًا لسداد خدمة الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي على البلدان الأعضاء المنخفضة الدخل المستحقة للإغاثة، التي تضررت من أكثر الكوارث الطبيعية كارثية أو التي تكافح كوارث الصحة العامة - مثل جائحة كوفيد-19.	يجب توسيع التعريف إلى ما هو أبعد من الكوارث الطبيعية والصحة العامة ليشمل التأثيرات على حقوق الإنسان نتيجة للاضطرابات السياسية والحروب التي لها آثار هائلة على حقوق الإنسان. (تسببت الحرب الأوكرانية الروسية والقتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية في دمار وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان بما في ذلك عمليات القتل الجماعي). وعلى الرغم من أن هذه ليست كوارث طبيعية، إلا أن آثارها تتطلب استجابات سريعة من خلال برامج منظمة مثل الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون.	استفادت البلدان المنخفضة الدخل مثل بوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجزر القمر، ومالي، وليبيريا، ورواندا من هذا الترتيب. يرجى قراءة المزيد هنا.
الاشتراطات - Conditionalities	هي مجموعة من المطالب التي صممها صندوق النقد الدولي، والتي يجب على	غالبًا ما تكون هذه ظروفًا راسخة في الرأسمالية النيوليبرالية، ولا تهدف إلى إعمال حقوق الإنسان، بل إلى إثراء وإفادة صندوق النقد الدولي وأطراف	يمكن قراءة المزيد عن آثار اشتراطات صندوق النقد الدولي على زيادة البطالة هنا.

	الدولة التي لديها نية الاقتراض الوفاء بها. وهي تشمل جزئيًا الاقتصاد الكلي، مثل صافي الاحتياطيات الدولية، وحجم عجز الميزانية، ومستوى الاقتراض الخارجي غير الميسر والهيكلي الذي قد يشمل إصلاحات تشريعية مثل سن قانون مصرفي جديد أو قانون إفلاس بالإضافة إلى أدوات محددة تستخدم لمراقبة الأهداف التي تحددها الدولة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. وتساعد الاشتراطات البلدان على حل مشاكل ميزان المدفوعات من دون اللجوء إلى تدابير تضر بالرخاء الوطني أو الدولي الشامل. وفي الوقت نفسه، تهدف هذه التدابير إلى حماية موارد صندوق النقد الدولي من خلال ضمان أن يكون ميزان مدفوعات البلاد قوياً بالقدر الكافي للسماح لها بسداد القرض. وعادة ما تأخذ شكل إجراءات مسبقة، ومعايير الأداء النوعي، والمعايير الهيكلية. (تم شرح الثلاثة أدناه في هذا المسرد).	القطاع الخاص. وهي تشمل في كثير من الأحيان، على سبيل المثال لا الحصر، تدابير التقشف مثل خفض الإنفاق العام، وانخفاض قيمة العملة، وخفض فاتورة الأجور العامة من خلال خفض مستوى أنشطة المؤسسات العامة، والخصخصة، والضرائب التنازلية وما إلى ذلك.	
البنود الشرطية للعمل الجماعي - Collective Action Clauses	تتبع البنود الشرطية للعمل الجماعي من حالات وأزمات التخلف عن سداد الديون. يسمح البند الشرطي للعمل الجماعي (CAC) للأغلبية المؤهلة من حاملي السندات بالموافقة على إعادة هيكلة الديون الملزمة قانونًا. ثم يتم تطبيق إعادة الهيكلة هذه على جميع حاملي السندات ـ حتى أولئك الذين صوتوا ضدها. **إعادة هيكلة الديون** هي عملية إعادة التفاوض على شروط ديونك حتى تكون مدفوعاتك أكثر قابلية للإدارة. يمكن أن يشمل ذلك تمديد فترة السداد، أو خفض سعر الفائدة، أو تقليل الرصيد الإجمالي المستحق.	تحمي البنود الشرطية للعمل الجماعي حاملي السندات قانونيًا أو تسمح لهم بإعادة هيكلة ديونهم متى أو في المواقف التي يكونون فيها غير قادرين على سداد ديونهم وفقًا للاتفاقيات والجداول. تحمي البنود جميع حاملي السندات سواء كنت جزءًا منها أم لا. وهذا يمنح الدول نفوذًا لتقرر بشكل مستقل متى يكون الوقت المناسب لسداد الديون وفي الوقت نفسه معالجة القضايا الأكثر إلحاحًا في البلاد على سبيل المثال الوباء والأزمات الاقتصادية والمناخية. على الأمد القريب، فإن فرض إدراج بنود العمل الجماعي من شأنه أن يعني بالتالي ارتفاع تكاليف الاقتراض بالنسبة للمقترضين السياديين ذوي التصنيف المنخفض، وهم عادة حكومات البلدان الأكثر فقراً. ولكن على المدى الطويل، فإنها ستفرض ضغوطاً إضافية، من خلال فرض انضباط السوق، لحملها على تحديث ممارساتها الاقتصادية والمالية وتحسين جدارتها الائتمانية.	هنا مثال على كيفية عمل بنود العمل الجماعي، باستخدام دراسة حالة حول كيفية تغيير التقاضي في الأرجنتين لأسواق الديون السيادية. يمكنك أيضًا قراءة المزيد حول إعادة هيكلة الديون هنا.
معايير الأداء الكيفي - Qualitative Performance Criteria			
خدمة الديون - Debt Servicing	هو مصطلح يشير إلى المدفوعات التي تتم فيما يتعلق بكل من المبلغ الأصلي المقترض والفائدة المستحقة عليه. خدمة الدين الفعلية هي مجموعة المدفوعات التي تتم للوفاء بالتزام الدين، بما في ذلك أصل الدين والفائدة وأي رسوم سداد متأخرة. من المقرر أن تقوم الدول بخدمة ديونها، وهذا يعني أنها تضع برنامجًا لسداد الديون إما شهريًا أو سنويًا، والذي يتضمن في الغالب أصل الدين والفائدة، والتي يجب سدادها طوال عمر الدين.	يظل سداد الحكومات للديون أولوية بالنسبة للحكومات حتى بعد أن تصبح ديونها غير مستدامة، مما يؤدي إلى تقليص الحيز المالي (مساحة في ميزانية الحكومة تسمح لها بتوفير الموارد للغرض المنشود دون تعريض استدامة مركزها المالي أو استقرار الاقتصاد للخطر). وتقوم الحكومات بذلك لتجنب حالات التخلف عن السداد وكذلك لحماية جدارتها الائتمانية. وقد أدى ذلك إلى إدخال مناهج النيوليبرالية لإدارة الديون والتي تشمل تدابير التقشف مثل خفض البرامج الاجتماعية، والخصخصة، وإدخال أنظمة ضريبية تنازلية، وإلغاء الإعانات والتأثير على القوة الشرائية للناس. ومع تطبيق هذه التدابير، لم تعد الحكومات تعطي الأولوية لحقوق الإنسان.	تؤدي خدمة الديون إلى تقليص حجم الموارد المتاحة للاستثمار في إعمال حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. يمكنك قراءة دراسات الحالة من كينيا وزامبيا ونيجيريا هنا. يمكن الاطلاع على دراسات الحالة من الأردن والمغرب وتونس هنا.
استدامة الدين - Debt Sustainability	تتكبد البلدان الديون عن طريق الاقتراض. ومن الممكن أن يمكّن الاقتراض	يعتبر الدين العام لدولة ما مستدامًا إذا تمكنت الحكومة من الوفاء بجميع	مع جائحة كوفيد-19، واجهت الدول أزمات متعددة بما في ذلك أزمات الصحة العامة والمناخ والأزمات

	البلدان من تمويل برامج ومشاريع تنموية مهمة، ولكن عندما يتم المبالغة في الاقتراض، يمكن أن يغطي عبء سداد الديون على الموارد المالية للبلد، مما يؤدي في أسوأ الأحوال إلى التخلف عن السداد. وتشكل القدرة على تحمل الديون ضرورة أساسية لضمان توافق الاحتياجات التمويلية لأي دولة نامية مع قدرتها على سداد الأموال المقترضة.	التزامات الدفع الحالية والمستقبلية دون مساعدة مالية استثنائية أو التخلف عن السداد. ومع ذلك، في سياق التزامات حقوق الإنسان، لا يمكن الإشارة إلى الديون على أنها مستدامة إلا إذا كان سداد الديون وتحديد أولوياتها لا يؤدي إلى تخفيض أو تعليق أو تقليص البرامج الاجتماعية وبرامج الرعاية الاجتماعية أو اتخاذ الحكومة تدابير تقشفية، والتي تؤثر سلباً على الإعمال التدريجي لحقوق الإنسان.	الاقتصادية التي تؤثر على الدول، وخاصة في الجنوب العالمي. وتواجه هذه البلدان الآن حالات ديون سيادية غير مستدامة. يمكنك قراءة المزيد عن تأثيرات الديون السيادية على حقوق الإنسان هنا.
آلية التمويل في حالات الطوارئ - Emergency Financing Mechanism	هذه آلية/برنامج تمويل في صندوق النقد الدولي كان المقصود منه توفير إجراءات استثنائية، في حالة مواجهة أحد البلدان الأعضاء لأزمة، يستخدمها صندوق النقد الدولي لتسهيل الموافقة السريعة على دعم التمويل مع ضمان الشروط اللازمة لتبرير هذا الدعم.	كشفت جائحة كوفيد-19 عن أوجه القصور في برامج صندوق النقد الدولي في الاستجابة السريعة للأزمات الطارئة. ولا تزال هذه الآلية تخضع لشروط صعبة يتعين على البلدان التي تمر بحالات طوارئ أن تستوفيها حتى تتمكن من الحصول على الدعم من صندوق النقد الدولي.	على سبيل المثال، في الأزمة الأخيرة في باكستان، وضع صندوق النقد الدولي الشروط التي يتعين على الدولة الوفاء بها، بما في ذلك الحاجة إلى ضمان بنسبة 200% (بموافقة الدول المجاورة على تحرك باكستان وستتحمل المسؤولية في حالة التخلف عن السداد أو الفشل) من الدول المجاورة، من أجل تقديم الأموال إلى باكستان. يمكنك قراءة المزيد هنا.
تسهيل الصندوق الممدد - Extended Fund Facility	هو برنامج من صندوق النقد الدولي مصمم لتقديم مساعدة مالية لمدة 3-4 سنوات للبلدان التي تعاني من مشكلة خطيرة في ميزان المدفوعات (دفع المزيد مقابل الواردات مقارنة بما تحصل عليه الدولة من الصادرات) أو تباطؤ النمو الناجم عن نقاط الضعف الهيكلية. كما تم تمديد فترة سداد برنامج تسهيل الصندوق الممدد EFF للسماح للبلدان بالتعامل مع تحديات محددة تتصل بالسياسات.	يأتي برنامج تسهيل الصندوق الممدد مصحوبا بشروط غير عادلة، بما في ذلك الرسوم الإضافية، وأسعار الفائدة المرتفعة، وفترات السداد الطويلة، والإصلاحات الاقتصادية التراجعية التي تغرق الحكومات المقترضة بشكل دائم في ديون طويلة الأجل لا يمكن تحملها. فالبلدان المدينة غير قادرة على الاستثمار في القطاعات والبرامج الاجتماعية التي يمكن أن تساعدها على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.	تعد الأرجنتين مثالاً على الدولة التي حصلت على دعم تسهيل الصندوق الممدد وعانت من ظروف اقتصادية قاسية وعدم القدرة على الدفع لصندوق النقد الدولي. يمكنك قراءة المزيد هنا. لقد خضع الأردن لشروط الائتمان الخاصة ببرنامج تسهيل الصندوق الممدد لأكثر من ثلاثة عقود؛ إلا أنه أصبح غير قادر على الاستثمار في الحماية الاجتماعية بسبب ديونه مستحقة السداد والرسوم الإضافية التي يتعين عليه دفعها. لمزيد من المعلومات حول الرسوم الإضافية وتأثيراتها، يرجى الاطلاع على: هنا وهنا.
ضبط/تعديل أوضاع المالية العامة/التقشف - Fiscal Consolidation/Fiscal Adjustment/Austerity	هي مجموعة من التدابير التي تتخذها الحكومات لخفض العجز من خلال خفض الإنفاق العام أو زيادة الإيرادات. عندما تشارك دولة ما في ضبط أوضاع المالية العامة، فهذا يعني أنها تتخذ خطوات إما لزيادة إيراداتها (مثل الضرائب أو النمو الاقتصادي) أو خفض نفقاتها (مثل خفض الإنفاق الحكومي). كثيرا ما يشجع صندوق النقد الدولي ضبط أوضاع المالية العامة كجزء من توصياته للبلدان التي تواجه تحديات مالية أو اختلالات اقتصادية. والهدف العام، وفقا لصندوق النقد الدولي، هو تعزيز الانضباط المالي وإنشاء أساس متين للنمو الاقتصادي والاستقرار.	يثير ضبط أوضاع المالية العامة، والذي غالبا ما يدعمه صندوق النقد الدولي، مخاوف بشأن تأثيره على الخدمات العامة. يمكن لتدابير التقشف، التي تهدف إلى الحد من عجز الميزانية، أن تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات المحرومة من خلال خفض برامج الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية. علاوة على ذلك، عندما تسعى الحكومات إلى خفض العجز، فإنها غالبا ما تلجأ إلى زيادة ضرائب الاستهلاك مثل ضريبة القيمة المضافة، وهي الضريبة المفروضة على السلع الأساسية. وتميل هذه الأمور إلى تحميل أفقر الأفراد عبئا، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة والتوترات الاجتماعية. وبالتالي، فإن عبء ضبط أوضاع المالية العامة يقع في المقام الأول على عاتق أولئك الأقل قدرة على تحمله، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات الاجتماعية وتفاقم عدم المساواة القائمة.	ارجع إلى هذه المقالة هنا حول كيفية تأثير الضبط المالي المستمر على الخدمات العامة في جنوب أفريقيا. اقرأ المزيد عن الحاجة إلى إصلاح الطريقة التي يعمل بها صندوق النقد الدولي وكيف تؤثر إجراءاته التقشفية على الاقتصادات الصغيرة هنا. يصف المقال كيف يتزايد الضغط على صندوق النقد الدولي لإجراء إصلاحات.

النظام النقدي الدولي - International Monetary System (IMS)	يشير النظام النقدي الدولي (IMS) إلى نظام تشغيل البيئة المالية الذي يشمل المؤسسات المالية والمستثمرين والشركات. ويوفر النظام إطارًا لتحديد قواعد وإجراءات المدفوعات الدولية وتحديد أسعار الصرف وحركة رأس المال.	النظام النقدي الدولي مدفوع بالرأسمالية النيوليبرالية ويهدف إلى إفادة الشركات والمؤسسات المالية التي تستخدمه. وفي كثير من الأحيان، يستغل النظام العمالة، ويزيد أسعار الفائدة، مما يجعل من الصعب على الدول سداد ديونها، وبالتالي يؤثر على قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. إن القواعد التي توجه التجارة تفضل الاقتصادات الكبيرة فقط بينما تهمّش الاقتصادات الصغيرة وتخفض قيمة عملاتها من خلال وصف الدولار والعملات الأخرى بالعملات التجارية الوحيدة التي تؤثر على ميزان مدفوعات الدول وتقوية الاقتصادات.	العديد من بلدان الجنوب العالمي لديها حصص قليلة في التجارة العالمية، وبالتالي يجب عليها أن تتاجر فقط بالعملة التي تحددها الاقتصادات الكبرى. وهذا يقلل من قيمة عملات الاقتصادات الأضعف بينما يعزز الاقتصادات القوية بالفعل. لقراءة المزيد عن النظام النقدي الدولي وأوجه القصور فيه، يرجى القراءة هنا.
خطاب/مذكرة النوايا - Letter of Intent	عندما تسعى الدول إلى الحصول على دعم مالي من صندوق النقد الدولي، فإن أحد الجوانب الحاسمة في عملية تقديم الطلبات ينطوي على تقديم خطاب نوايا. تعد هذه الوثيقة الرسمية بمثابة التزام مكتوب من الدولة الطالبة بتنفيذ سياسات وإصلاحات اقتصادية محددة مقابل المساعدة المالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي. يتم توجيه خطاب النوايا عادةً إلى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. عادة ما تكون محتويات المذكرة نتيجة للمفاوضات بين حكومة الدولة الطالبة وصندوق النقد الدولي. ومن خلال خطاب النوايا، تثبت الدولة التزامها بتنفيذ التدابير التي من شأنها تصحيح الاختلالات الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار المالي، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.	بينما يركز خطاب النوايا في المقام الأول على الجوانب الاقتصادية والمالية، فمن الأهمية بمكان أن تنظر البلدان في تأثير سياساتها المقترحة على حقوق الإنسان. يمكن أن يكون للسياسات الاقتصادية آثار اجتماعية كبيرة، ومن الضروري ضمان أنها لا تقوض أو تنتهك مبادئ حقوق الإنسان عن غير قصد.	جاء في المقال الإخباري المقدم هنا أن الحكومة المصرية التزمت أمام صندوق النقد الدولي بالإشارة إلى عزمها السماح بارتفاع أسعار الوقود دون أي تدخل من طرفها. ويثير هذا الالتزام مخاوف كبيرة لأنه يقوض رفاه السكان. ويتجاهل مثل هذا القرار أهمية الحفاظ على الرعاية الاجتماعية وقد يساهم في تفاقم عدم المساواة والاضطرابات الاجتماعية.
مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية - Memorandum of Economic and Financial Policies	تشير مذكرات السياسات الاقتصادية والمالية (MEFPs) إلى وثائق السياسات الشاملة التي تحدد الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية للدولة وتدابير الإصلاح. وعادة ما يتم إعداد هذه المذكرات من قبل البلد المقترض بالتعاون مع صندوق النقد الدولي كجزء من عملية التفاوض على القرض. وهي تضع مجموعة من التدابير السياسية والإصلاحات الهيكلية التي يعتزم البلد المقترض تنفيذها خلال فترة محددة، عادة مقابل الحصول على مساعدة مالية من صندوق النقد الدولي. وتخضع MEFPs لمراجعات وتعديلات دورية، مع تطور الظروف الاقتصادية أو ظهور تحديات جديدة. وتوفر وثائق السياسات هذه إطارًا لرصد التقدم المحرز في جهود الإصلاح في البلد المقترض، وتكون بمثابة أساس للمناقشات الجارية بشأن السياسات والشروط بين صندوق النقد الدولي والبلد المقترض طوال مدة الترتيب المالي.	هناك نقاش محتدم حول مدى فعالية صندوق النقد الدولي في دمج اعتبارات حقوق الإنسان في استشاراته المتعلقة بالسياسات وبرامج الإقراض. ويقال إن هناك حاجة إلى آليات أكثر قوة لضمان اتساق السياسات التي يدعمها صندوق النقد الدولي مع المعايير والأطر الدولية لحقوق الإنسان، وعدم تقويض التزامات حقوق الإنسان عن غير قصد.	انظر هنا المناقشة الأخيرة بين الحكومة الباكستانية وصندوق النقد الدولي بشأن مسودة "مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية" التي أعدتها حكومة باكستان.
أرضيات الإنفاق الاجتماعي - Social Spending Floors	يشير مصطلح أرضيات الإنفاق الاجتماعي إلى مفهوم سياسة استخدمها مؤخرًا	أثيرت مخاوف بشأن تركيز صندوق النقد الدولي على الأهداف المالية وخفض عجز الميزانية، مما يشير إلى أن هذا التركيز غالبا ما يكون له الأسبقية على	يصر صندوق النقد الدولي على أن ما يسمى "أرضيات الإنفاق الاجتماعي" التي تم إقرارها كجزء من برامج

	صندوق النقد الدولي في سياق الإصلاحات المالية وبرامج الاستقرار الاقتصادي. أرضيات الإنفاق الاجتماعي هي الحد الأدنى من مستويات الإنفاق العام، التي تستهدف على وجه التحديد البرامج الاجتماعية والخدمات الأساسية، والتي تلتزم الحكومة بالحفاظ عليها حتى في أوقات التصحيح المالي أو تقييد الميزانية. يمكن أن تختلف المكونات المحددة التي تغطيها أرضيات الإنفاق الاجتماعي، ولكنها تشمل عادةً قطاعات رئيسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية. ويرى صندوق النقد الدولي أنه على الرغم من أن ضبط أوضاع المالية العامة قد يكون ضروريا في بعض الحالات، فإن أرضية الإنفاق الاجتماعي تساعد على تحقيق التوازن بين تحقيق الاستدامة المالية وحماية الرعاية الاجتماعية.	تنفيذ أرضيات الإنفاق الاجتماعي في البرامج القُطرية. وقد أدى هذا الوضع إلى حالات اضطرت فيها البلدان المقترضة، مثل أوغندا، إلى التخلي عن أرضيات الإنفاق المخطط لها بسبب الضغوط العاجلة التي فرضها المقرض الدولي لتحقيق الأهداف المالية. أوغندا، على سبيل المثال، فشلت في تحقيق الحد الأدنى من الإنفاق الاجتماعي (أرضية الإنفاق الاجتماعي المرتب لها) مرتين بينما كانت تواجه متطلب تنفيذ المزيد من التخفيضات الكبيرة في الميزانية.	القروض المقدمة للبلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل تساعد في حماية الخدمات الاجتماعية الحيوية من أنواع التقشف التي فرضتها المؤسسة القوية تاريخيًا على المقترضين. لكن تحليل منظمة أوكسفام الدولية الذي صدر مؤخرًا وجد أن أرضيات الإنفاق للصندوق هي جزء من استراتيجية تم تنفيذها في عام 2019 - "تثبت عجزها إلى حد كبير في مواجهة سياسات التقشف والتي تجبر البلدان بدلاً من ذلك على خفض التمويل العام". المقال متوفر هنا.
برنامج التكيف الهيكلي/إعادة الهيكلة - Structural Adjustment Program	التكيف الهيكلي هو مصطلح يستخدم لوصف المتطلبات/السياسات التي يطلبها صندوق النقد الدولي كشروط لدولة تبحث عن مساعدات مالية عند التعامل مع أزمة اقتصادية. في معظم الحالات، تتضمن سياسات التكيف الهيكلي عادةً مجموعة من سياسات السوق الحرة مثل الخصخصة والتقشف المالي والتجارة الحرة وإلغاء القيود التنظيمية التي يجب أن تفي بها الدولة المعنية.	تتضمن برامج التكيف الهيكلي الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي على الدول المقترضة للحصول على القروض. وتشمل هذه في كثير من الأحيان تدابير التقشف مثل خفض الإنفاق العام، وتخفيض قيمة العملة، وخفض فاتورة الأجور العامة من خلال تخفيض مستوى نشاط المؤسسات العامة، والخصخصة، والضرائب التنازلية وما إلى ذلك. وتهدف هذه السياسات إلى زيادة انتهاك حقوق الإنسان والرفاه الاقتصادي للناس طالما ذلك يحقق الفائدة لصندوق النقد الدولي.	برامج التكيف الهيكلي تؤثر سلباً على الحقوق. وقد عانت دول مثل كوستاريكا وبنما وفنزويلا والإكوادور وبوليفيا والمكسيك من هذه البرامج. اقرأ المزيد هنا. يمكنك قراءة المزيد عن برامج التكيف الهيكلي وتأثيراتها هنا.
الرسوم الإضافية - Surcharges	الرسوم الإضافية هي مدفوعات فائدة إضافية يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان المقترضة المثقلة بالديون، وفقا لحجم قروضها ومدة سدادها. أنشأها صندوق النقد الدولي في عام 1997، استجابة للطلب المتزايد على قروض صندوق النقد الدولي من البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. وكان المقصود منها تثبيط الاستمرار في الاقتراض.	في البلدان المثقلة بالديون، تشكل الرسوم الإضافية عبئا إضافيا على الاقتصادات والدول المتعثرة بالفعل. وفي حين فرض صندوق النقد الدولي رسوماً إضافية لثني البلدان عن الاقتراض، فقد استخدمت المؤسسة هذا المنهج لمراكمة احتياطياتها وميزانياتها التشغيلية على حساب البلدان المتعثرة وحقوق الإنسان. وفي نهاية المطاف، فإن الرسوم الإضافية تشكل تمييزاً فعلياً ضد البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى مساعدة صندوق النقد الدولي وهي تعاقبها مقابل الحصول على هذه المساعدة.	يتعين على البلدان المثقلة بالديون حاليًا أن تدفع أيضًا رسومًا إضافية بالإضافة إلى الفوائد والمبلغ الأصلي، مع التأكد دائمًا من عدم خروج هذه البلدان من الديون أبدًا. يمكنك قراءة المزيد عن الرسوم الإضافية هنا.
حقوق السحب الخاصة - Special Drawing Rights	تشير حقوق السحب الخاصة (SDR) إلى نوع دولي من العملات الاحتياطية النقدية التي أنشأها صندوق النقد الدولي في عام 1969 والتي تعمل كمكمل للاحتياطيات النقدية الحالية للدول الأعضاء.	حقوق السحب الخاصة (SDR) هي أصل احتياطي دولي يحمل فائدة ويكمل الأصول الاحتياطية الأخرى للدول الأعضاء. وبدلاً من أن تكون عملة، فهي مطالبة على العملات القابلة للاستخدام بحرية لأعضاء صندوق النقد الدولي. وتستند حقوق السحب الخاصة على سلة من العملات الدولية: الدولار الأمريكي، والين الياباني، واليورو الأوروبي، والجنيه الاسترليني، والرنمينبي الصيني. تحدد خمس عملات فقط حقوق السحب الخاصة، بينما لا يتم أخذ العملات الأخرى في الاعتبار. علاوة على ذلك، فإن الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة هي التي تستفيد حصرًا من حقوق السحب الخاصة. وفي حين أن هذه الاحتياطيات ضرورية في أوقات الأزمات مثل جائحة كوفيد-19، إلا أنها تفتقر إلى العدالة في إدارتها. تتمتع الولايات المتحدة بحق النقض الفعال في مجلس محافظي صندوق النقد الدولي عندما يتعلق الأمر بتخصيص حقوق السحب الخاصة.	يمكنك قراءة المزيد عن حقوق السحب الخاصة وهيكلها وإدارتها والمستفيدين منها هنا. يمكنك أيضًا قراءة المزيد حول كيفية تخصيص حقوق السحب الخاصة أثناء جائحة كوفيد-19 هنا. يمكن العثور على تقييم حول عدالة آليات التخصيص وتتبع كيفية استخدام حقوق السحب الخاصة المخصصة للأردن في عام 2021 هنا.

المعايير الهيكلية - Structural Benchmarks	هذه التدابير الهيكلية التي يعتبر تنفيذها من قبل صندوق النقد الدولي أمرًا حاسمًا لنجاح البرنامج، كثيراً ما تنطوي على إصلاحات تشريعية مثل سن قانون مصرفي جديد أو قانون إفلاس.	في كثير من الأحيان، تتضمن المعايير الهيكلية إجراءات تنزع إلى انتهاك حقوق الإنسان. على سبيل المثال، كثيرًا ما يطلب صندوق النقد الدولي من الحكومات إصدار قوانين تزيد الضرائب على السلع الأساسية، وتزيل الإعانات، وتشجع نمو القطاع الخاص ومشاركته في توفير السلع الأساسية.	على الرغم من أن صندوق النقد الدولي يدعي أن الحد من الفقر هو أحد أهدافه، إلا أن بعض الدراسات تظهر أن البلدان المقترضة من صندوق النقد الدولي تعاني من معدلات فقر أعلى. وتساهم ترتيبات قروض صندوق النقد الدولي التي تحتوي على إصلاحات هيكلية في وقوع المزيد من الناس في دائرة الفقر، حيث تنطوي الإصلاحات على تغييرات عميقة وشاملة تميل إلى زيادة البطالة، وانخفاض الإيرادات الحكومية، وزيادة تكاليف الخدمات الأساسية، وإعادة هيكلة تحصيل الضرائب، ومعاشات التقاعد، والضمان الاجتماعي: يمكنك قراءة المزيد هنا.
الأعمال المسبّقة - Prior Actions (PA)	هذه هي الخطوات التي يقترح صندوق النقد الدولي على أي بلد أن يتخذها قبل أن يوافق صندوق النقد الدولي على التمويل أو يكمل المراجعة. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، فإنها تضمن أن البرنامج سيكون لديه الأساس اللازم للنجاح. قد تتضمن الأعمال المسبقة اقتراحات مثل: تخفيض قيمة العملة، وتحديد سقف للأجور، وإنهاء دعم الوقود. عادةً ما يطلبها صندوق النقد الدولي مقدمًا قبل تقديمه لباقة مساعدات/قرض ويجب تنفيذها قبل القرض؛ ويتفاوض صندوق النقد الدولي عليها مع الحكومة خلف أبواب مغلقة، بشكل غير ديمقراطي ولكنه ملزم.	في كثير من الأحيان، تتضمن الأعمال المسبّقة شروطًا وتدابير تزيد من انتهاك حقوق الإنسان، وتؤثر على حقوق العمال، وخفض الإنفاق العام، وانخفاض قيمة العملة، وخفض فواتير الأجور العامة من خلال خفض مستويات عمل المؤسسات العامة، والخصخصة، والضرائب التنازلية وما إلى ذلك. وهذه سياسات القصد منها إحداث المزيد من الانتهاك لحقوق الإنسان والرفاه الاقتصادية للشعوب طالما ذلك يحقق مصلحة صندوق النقد الدولي.	بالنسبة لسريلانكا، تضمنت بعض الأعمال المسبقة التي اتخذها صندوق النقد الدولي من أجل الموافقة على قرضها بيع أو خصخصة الشركات والمؤسسات الحكومية، وإنهاء الدعم على السلع الأساسية مثل الكهرباء، وفرض ضرائب جديدة باهظة. يمكنك قراءة المزيد هنا.
تسهيل النمو والحد من الفقر - Poverty Reduction and Growth Facility (PRGF)	تسهيل النمو والحد من الفقر هو برنامج تابع لصندوق النقد الدولي يهدف إلى جعل جهود الحد من الفقر بين الأعضاء ذوي الدخل المنخفض عنصرًا رئيسيًا وأكثر وضوحًا في استراتيجية اقتصادية متجددة موجهة نحو النمو. والغرض من ذلك هو دعم البرامج المستدامة، وتأهيل وضع ميزان المدفوعات للأعضاء وتعزيز النمو الدائم، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات المعيشة والحد من الفقر.	لقد انتهكت برامج صندوق النقد الدولي حقوق الإنسان لفترة طويلة. لقد نأى صندوق النقد الدولي بنفسه باستمرار عن المسؤوليات الاجتماعية، بما في ذلك العواقب المتعلقة بحقوق الإنسان المترتبة على المشاريع التي يمولها. مناط الأولوية هو النيوليبرالية، والتركيز أولًا على النمو والأرباح التي غالبًا ما لا تأخذ في الاعتبار النمو البشري والرفاهية.	بينما يتحدث صندوق النقد الدولي عن الحد من الفقر وتحقيق النمو، فإن هذه البرامج يتم وضعها في سياق نوليبرالي، والظروف الصعبة خاصة بالنسبة للبلدان المقترضة. وكثيرًا ما تؤدي هذه البرامج إلى مزيد من المديونية على البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان النامية. اقرأ المزيد عن الآثار المترتبة على هذه الديون هنا.
2. مصطلحات يستخدمها البنك الدولي			
سعر صرف الشراء – Buying Rate of Exchange	السعر الذي تتفق عليه مصارف وسماسرة الصرف الأجانب لشراء عملة أجنبية.	يُستخدم في الغالب من قبل البنوك التجارية لشراء وبيع العملات الأجنبية. فهم يشترون العملات الأجنبية بأسعار معتدلة ويبيعونها بثمن باهظ لكسب المزيد من الأرباح.	تقع البنوك التجارية في قلب الرأسمالية كما رأينا تاريخياً من الكساد الكبير، حيث لعبت دوراً في إغراق البلدان وتوفير رأس المال الاستعماري. يمكنك قراءة المزيد عن دور البنوك في النظام الرأسمالي هنا.

سوق رأس المال - Capital Market	سوق بيع وشراء الأموال القابلة للإقراض طويلة الأجل، على شكل سندات ورهن عقاري ونحوها. على عكس سوق المال، حيث يتم تداول الأموال قصيرة الأجل، يميل سوق رأس المال إلى التركيز على مؤسسات جيدة التنظيم مثل البورصة. ومع ذلك، لا يوجد تمييز واضح بين الاثنين بخلاف أن قروض سوق رأس المال تستخدم عادة من قبل الشركات والمؤسسات المالية والحكومات لشراء السلع الرأسمالية في حين أن قروض سوق المال عموما تلبي حاجة مؤقتة لرأس المال العامل.	أسواق رأس المال هي المكان الذي يقوم فيه المستثمرون والشركات بتبادل رأس المال للاستثمارات. أدى نمو أسواق رأس المال إلى ظهور الرأسمالية، حيث أصبحت عوامل الإنتاج في العالم مملوكة ومسيطر عليها من قبل عدد قليل من الأفراد الأثرياء بينما تعاني الأغلبية من الفقر. لقد أصر أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باستمرار على أن الرأسمالية لا تتفق مع حقوق الإنسان بسبب تركيزها على الأرباح، والخصخصة، والعنف، وهيمنة الشركات على وسائل الإعلام والحكومة، واستغلال العمال وما إلى ذلك.	لا تتسق الرأسمالية مع حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية بسبب هيكلها وتركيزها على الخصخصة، والأرباح غير المخصصة للعمال، واستغلال العمال وما إلى ذلك. اقرأ المزيد عن الرأسمالية وتناقضاتها مع حقوق الإنسان هنا.
تخطيط الميزانية على الأساس النقدي - Cash-Based Budget Planning	تخطيط للميزانية يعتمد على النفقات النقدية الفعلية للموازنة، وليس على مبلغ ثابت من البنود، مع وضع هامش لزيادة التكلفة.	تعد الميزانية جزءًا أساسيًا من أي حكومة/شركة. يرتكز تخطيط الميزانية على أساس نقدي على جمع الأموال واستخدامها في الوقت الفعلي بناءً على المبلغ الموجود لديك. تساعد الميزانية على تقييم ما إذا كان هناك ما يكفي من النقد لمساعدة الأعمال/الحكومة على العمل لفترة معينة من الزمن. وبينما تكافح الحكومات مع تقلص الحيز المالي وعدم القدرة على الاستثمار في حقوق الإنسان، تصبح الميزانية عنصرا حاسما لتوفير الموارد وتحديد أولوياتها.	عند استخدام الميزانية النقدية، يتم استخدام التدفقات الداخلة والخارجة من العام السابق لتخصيص النقد للبنود في العام التالي. وهذا يعني أن كل ميزانية سنوية عبارة عن تقدير، بناءً على النتائج السابقة التي تم تحقيقها. ليس هناك ما يضمن أن التدفقات النقدية ستكون مماثلة سنة بعد سنة لأي ميزانية. وقد أدى ذلك إلى قيام العديد من البلدان بوضع ميزانية لما لا يمكنها جمعه من نقد، وانتهى الأمر بديون ثقيلة واجبة السداد. يمكنك العثور على البلدان التي تعاني من ضائقة الديون هنا.
الاقتصاد الموجّه - Command Economy	اقتصاد يعود فيه قدر كبير من النتائج النهائية إلى القرار المتعمد للهيئات الحكومية وليس إلى اختيار المستهلك بالإضافة إلى قوى العرض والطلب.	الاقتصاد الموجه، المعروف أيضًا باسم الاقتصاد المخطط، هو نظام اقتصادي تسيطر فيه الحكومة على جميع عوامل الإنتاج وتتحمل مسؤولية إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات. ومع ذلك، فإن مشاكل حقوق الإنسان المرتبطة بالاقتصاد الموجه هي خلق حكومة استبدادية تقتل الابتكار، وتخلق سبلاً للفساد والتخصيص غير المتكافئ للموارد على أساس التفضيلات السياسية.	الاقتصادات الموجهة موجودة في العالم الحديث للبلدان ذات القيادة الاستبدادية والتي تمارس الشيوعية. يمكنك قراءة المزيد عن الاقتصادات الموجهة هنا.
مبادلات الدين بالرعاية الصحية - Debt-for-Health Swaps	مبادلات لديون الدول النامية مقابل الحصول على برامج رعاية صحية.	يأتي ذلك مصحوبًا بمخاطر، على سبيل المثال، الشروط والقيود النيوليبرالية التي يجب على الدول الوفاء بها، بما في ذلك التقشف والتكيف الهيكلي وغيرها من السياسات الاستثنائية التي قد لا تتوافق مع حقوق الإنسان وتهدف إلى إثراء الشركات المتعددة الجنسيات والأفراد الأثرياء.	للمزيد عن مبادلات الديون لبناء نظم رعاية صحية، انظر هنا.
الإغاثة من الديون - Debt Relief	الإغاثة من الديون - إعادة ترتيب الديون؛ إعادة جدولة الديون؛ إعادة ترتيب الديون؛ إعادة جدولة الديون. يشير مصطلح الإغاثة من الديون إلى الاستراتيجيات المختلفة التي تم وضعها للتسهيل على المقترض سداد قرضه. وقد يشمل ذلك تخفيض الفائدة، وإعادة جدولة الدين، وإلغائه، وما إلى ذلك.	يشير مصطلح الإغاثة من الديون إلى الاستراتيجيات المختلفة التي تم وضعها للتسهيل على المقترض سداد قرضه. وقد يشمل ذلك تخفيض الفائدة، وإعادة جدولة الدين، وإلغائه، وما إلى ذلك. ومع أن العديد من البلدان أصبحت الآن غارقة في ضائقة ديون عميقة، فإن تخفيف أعباء الديون أصبح أمراً لا مفر منه. تحتاج العديد من دول الجنوب العالمي إلى إعادة هيكلة الديون وإعادة جدولتها وربما إلغائها للسماح لهذه البلدان بتركيز مواردها على إعمال حقوق الإنسان والمناخ والضائقة الاقتصادية نتيجة للجائحة.	يمكن قراءة دراسات حالة لدول تلقت أشكالًا مختلفة من الإغاثة من الديون هنا.
الاقتراض الاضطراري - Distress Borrowing	الاقتراض في موقف احتياج شديد حيث لا توجد بدائل أخرى.	حتى قبل ظهور الجائحة، كانت دول الجنوب العالمي تواجه مشاكل الديون. وأدت الجائحة إلى تفاقم هذه الديون واضطرت البلدان إلى اللجوء إلى الاقتراض الاضطراري لمعالجة أزمات متعددة بما في ذلك الوباء والأزمات الاقتصادية والمناخية. ونتيجة للاقتراض الاضطراري، أصبحت الحكومات مثقلة بالديون وأعادت تركيز مواردها على سداد الديون كأولوية على حساب	تعاني العديد من البلدان تعاني من ضائقة الديون. ومن بين دراسات الحالة التي يجب أخذها في الاعتبار سريلانكا التي تعود مشكلة ديونها جزئياً إلى الإفراط في الاقتراض بالعملات الأجنبية من البنوك التجارية. لقراءة المزيد الرجاء الضغط هنا و هنا.

		حقوق الإنسان والرفاه الاقتصادي والبيئي. ينبغي ألا يتعارض الاقتراض مع الإعمال التدريجي لحقوق الإنسان.	
الضمانات البيئية والاجتماعية - Environmental and Social Safeguards	البنك الدولي ملزم نظريًا بمعالجة الكوارث المرتبطة بالمشاريع، لكن هذه غالبًا ما تكون عملية طويلة من خلال آليات معالجة المظالم وتسبقها التعويضات النقدية. غالبًا ما يتم إلقاء عبء الضمانات الاجتماعية والبيئية على الحكومة، ويمكن أن تتجاوز التكاليف القروض الأولية.	تُعرف السياسات البيئية والاجتماعية الحالية للبنك باسم "سياسات الحماية"، وهي آلية معالجة القضايا البيئية والاجتماعية في تصميم المشاريع وتنفيذها وتشغيلها. على الرغم من أنهم يزعمون أنهم يوفرون آلية للتشاور مع المجتمعات فيما يتعلق بمشاريعهم، إلا أن هذا غالبًا ما يكون شكليًا ويُترك العبء للحكومات. ولقد انتهت العديد من مشاريع التنمية الضخمة التي يمولها البنك الدولي إلى انتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الإخلاء القسري. يجب على البنك الدولي تنفيذ ضمانات وآليات حقوق الإنسان داخل المؤسسة لحماية الناس من الآثار الضارة للمشاريع التي يموّلها.	اتُهم البنك الدولي بتمويل مشاريع تؤثر سلباً على حقوق الإنسان. وتطالب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان البنك الدولي بتبني قواعد وأنظمة جديدة قوية بما يكفي لتأمين حقوق الإنسان. يرجى قراءة المزيد من دراسات الحالة حول هذه الانتهاكات هنا.
3. مصطلحات نيوليبرالية حول إعادة هيكلة الديون			
التمويل المختلط - Blended Finance	إنه استخدام التمويل العام والتنموي لجذب مشاركة القطاع الخاص من خلال تقديم الحوافز، مثل الإعانات وضمانات الإيرادات والمنح الرأسمالية.	تعمل الدول النامية على نحو متزايد على تشجيع التمويل المختلط – كشكل من أشكال الخصخصة – لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. لكن التمويل المختلط يقوض في الواقع قدرة البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية، ومنها الحد من الفقر، وأهداف التنمية المستدامة. ووفقًا لبيانات مشروع التمويل المختلط، لا تتلقى البلدان المنخفضة الدخل سوى جزء صغير من عقود معهد تمويل التنمية. وتذهب حصة الأسد إلى البلدان المتوسطة والتي تحتل الشريحة العليا من البلدان ذات الدخل المتوسط. غالبًا ما تفيد هذه الاستثمارات الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات، ويتم توجيهها أحيانًا عبر الملاذات الضريبية. اقرأ المزيد هنا.	التمويل المختلط هو الاستخدام الاستراتيجي لتمويل التنمية لتعبئة تمويل إضافي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية. اقرأ المزيد هنا.
سلف البنك المركزي - Central Bank Advances	يشير مصطلح سلف البنك المركزي إلى القروض أو التسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك المركزي للحكومة لتلبية احتياجاتها التمويلية أو إدارة ديونها. وفي هذا السياق، يعمل البنك المركزي كمقرض للحكومة وينشئ أموالاً جديدة أو يقيد حساباته الخاصة لتوفير الأموال اللازمة. عندما تواجه الحكومة نقصا في الإيرادات أو تحتاج إلى تغطية نفقاتها، يجوز لها الاقتراض من البنك المركزي من خلال آلية سلف البنك المركزي. ويسمح هذا الشكل من الاقتراض للحكومة بالحصول على سيولة فورية، وبالتالي المساعدة في تمويل العجز في ميزانيتها أو سداد الديون القائمة. وينصح صندوق النقد الدولي بشكل عام بعدم الاعتماد المفرط على سلف البنك	إن الموقف الصارم الذي يتخذه صندوق النقد الدولي ضد سلف البنوك المركزية قد يتجاهل الظروف الفريدة التي تواجهها بعض البلدان. في حالات معينة، مثل الأزمات الاقتصادية أو حالات الطوارئ، قد تحتاج الحكومات إلى الوصول الفوري إلى الأموال لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو تلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة. إن تقييد السلف المقدمة من البنك المركزي يحد من قدرتها على الاستجابة بسرعة لمثل هذه المواقف، مما قد يؤدي إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز على التمويل القائم على السوق وتثبيط سلف البنك المركزي يتوافق مع مصالح الدائنين من القطاع الخاص. ويستفيد	وكثيراً ما ألزمت السردية السائدة حول سلف البنك المركزي الحكومات بسداد هذه الأموال بأسعار السوق، بعد ضغوط من صندوق النقد الدولي. ومع ذلك، أدى هذا النهج إلى المزيد من المديونية على البلدان المعنية، بما يتعارض مع الغرض المقصود منه. انظر إلى أوغندا هنا كمثال على ذلك.

	المركزي كوسيلة لتمويل العجز الحكومي. ويوصي بأن تعتمد الحكومات في المقام الأول على الاقتراض من القطاع الخاص أو إصدار الأوراق المالية الحكومية في أسواق رأس المال. ويجادل المقرض الدولي عادة بأن الحفاظ على استقلالية البنك المركزي أمر بالغ الأهمية إذا أرادت البلدان تحقيق الاستقرار الاقتصادي.	المقرضون من القطاع الخاص، مثل البنوك التجارية وحاملي السندات، من اقتراض الحكومات منهم بدلا من اللجوء إلى سلف البنك المركزي. ومن خلال تشجيع التمويل الخاص، يحمي صندوق النقد الدولي بشكل غير مباشر ربحية واستقرار رأس المال الخاص، حيث يتقاضى الدائنون من القطاع الخاص عادة أسعار فائدة ورسوم أعلى مقارنة بقروض البنك المركزي.	
الإطار العام لمعالجة الديون - Common Framework for Debt Treatments	هو برنامج بين مجموعة العشرين ونادي باريس يسعى إلى إعادة هيكلة الديون السيادية، على أساس الشروط التقليدية لنادي باريس (التي تتجاوز تأجيل مدفوعات الديون بموجب مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين).	لا يرقى الإطار إلى مستوى إجبار دائني القطاع الخاص على المشاركة، حيث يتم تضمينهم فقط على أساس طوعي. ومن الواضح أن شطب الديون غير مشجع، الأمر الذي أدى إلى إضعاف احتمالات إلغاء الديون في المستقبل. العديد من البلدان متورطة في ديون ثقيلة من قبل الدائنين من القطاع الخاص. وستكون مشاركتهم في الديون في عملية إعادة هيكلة الديون أمراً أساسياً في معالجة المواجهة المتنامية بين الطرفين.	على الرغم من التوقعات العالية، لم تتقدم سوى ثلاث دول (تشاد وإثيوبيا وزامبيا) بطلب للحصول على الإطار المشترك منذ بدايته، وكان التقدم في مفاوضاتها بطيئًا للغاية. اقرأ المزيد هنا.
قرض ميسر الشروط - Concessional Loan	القرض الميسر هو قرض بمعدلات فائدة "منخفضة"، على الرغم من أنه لم يتم تعريفه بطريقة معينة. في بعض الأحيان يعني ذلك أن سعر الفائدة أقل مما يقرضه المُقرض عادةً.	ينبغي اعتبار الديون الحكومية المكتسبة من أجل برامج أو مشاريع تهدف إلى معالجة الحقوق الإنسانية والاجتماعية للمواطنين بمثابة قروض ميسرة.	القرض الميسر يعني قرضًا بمعدل فائدة أقل، ولكن المصطلح غير محدد بوضوح، ويمكن استخدامه بشكل فضفاض تمامًا. على سبيل المثال، في بعض الأحيان يعني ذلك أن القرض بسعر فائدة أقل مما يقرضه ذلك المُقرض عادةً. وفي أحيان أخرى، يعني ذلك معدل فائدة أقل مما يمكن للمقترض أن يقترض به عادة. يرجى قراءة المزيد عن الديون السيادية والقروض هنا.
السندات الجندرية	هي سندات يتم تخصيص رأس المال فيها على أساس سياسات وممارسات المساواة بين الجنسين الداخلية للمقترض، وليس لأنشطة أو مشاريع محددة تفيد المرأة.	ينبغي للشركات أن تمتنع عن التركيز على الأرباح والسيطرة على الشركات، وأن تعمل بدلا من ذلك على تصميم ودعم البرامج من خلال ابتكار طرق جديدة لدفع التمويل بشكل فريد لمعالجة القضايا الاجتماعية، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين. ويتبنى المستثمرون على نحو متزايد استراتيجيات لاستخدام رؤوس أموالهم عمدا وبشكل قابل للقياس لتقليص "الفجوة بين الجنسين".	لا توجد حاليًا مبادئ توجيهية مخصصة حول كيفية إصدار سندات جندرية، ولا أي معايير أهلية محددة لاستخدام العائدات. اقرأ المزيد هنا. ثمة انتقاد آخر يتعلق بالجمهور المستهدف للسندات الجندرية. على الرغم من أنه من المشجع بالتأكيد رؤية المزيد من المستثمرين يهتمون بمسألة النهوض بالمرأة، فهل يترجم ذلك إلى مكاسب حقيقية إذا لم تجهز الحكومات مثل هذه الآلية وتتابع؟ اقرأ المزيد هنا.
الجدارة الائتمانية - Creditworthiness	الجدارة الائتمانية هي قدرة واستعداد الفرد أو المؤسسة أو الحكومة لسداد الالتزامات المالية والوفاء بها بالكامل وفي الوقت المحدد. وفي أسواق رأس المال والأسواق المالية العالمية، يتم التصنيف الائتماني الرسمي عبر وكالات التصنيف الخاصة. فالبلدان ذات "المخاطر المنخفضة" تجتذب الاستثمارات التجارية ورؤوس الأموال؛ تتجنب العديد من البلدان الفقيرة تخفيف عبء الديون أو إعادة الهيكلة بسبب الخوف من انخفاض تصنيفها الائتماني، مما يجعل من الصعب الحصول على القروض ورأس المال من الأسواق المالية العالمية.	في حين أن الحكومات مرحب بها للاقتراض، إلا أن النية يجب أن تكون معالجة العجز في الميزانية بهدف معالجة الأزمات بما في ذلك الوباء والمناخ وأزمات الديون. ومع ذلك، لا ينبغي استخدام الجدارة الائتمانية كوسيلة للإفراط في الاقتراض أو الاقتراض لتلبية الوعود السياسية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون شفافية الديون والمساءلة والانفتاح هي التي توجه عملية الاقتراض ومشاركة الناس. وقد تم استخدام وكالات التصنيف الائتماني لتلبية احتياجات النظام الرأسمالي والنيوليبرالي بدلاً من دعم البلدان المثقلة بالديون.	في حين أن الجدارة الائتمانية تعني القدرة على الوفاء بالتزامات ديونها مع عدم خنق القطاعات الأخرى، فإن الدين في حالته الحالية أدى إلى إعاقة الحكومات وأثر على سيادتها. في حالات المقترضين السياديين، أي الحكومات الوطنية وحكومات الولايات، يتم تعيين التصنيفات للدلالة على قوة الاقتصاد. تعد الفعالية المؤسسية، والاحتياطيات الأجنبية، والهياكل الاقتصادية، والمرونة المالية، والسياسة النقدية، وآفاق النمو من بين العوامل الرئيسية المستخدمة لتحديد تصنيفها. يمكنك قراءة المزيد هنا.

إعادة هيكلة الدين - Debt Restructuring	هو يعني أي تغييرات في شروط الدين، والتي يمكن أن تشمل فقط تغيير أوان سداده، ولكن يمكن أن تشمل أيضًا تقليل مبلغ الدين المستحق.	يقع على عاتق المقرضين الثنائيين والمؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية المتعددة الأطراف وغيرها من الدائنين التزام باحترام حقوق الإنسان الدولية. ولا ينبغي للالتزامات الناشئة عن اتفاقات الديون أن تعيق الإعمال التدريجي للاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. عندما تكون البلدان مثقلة بالديون، فإنها لا تملك الأموال اللازمة لضمان توفير الخدمات التي تعزز حقوق الإنسان، بما في ذلك المياه والتعليم والرعاية الصحية الأولية الجيدة والغذاء، أو أثناء الوباء، اللقاحات والمستشفيات والعاملين الطبيين. ويجب ألا تُترك حقوق الإنسان خارج المناقشة عندما نبحث عن التخفيف الفعال والمستدام من الديون وإعادة الهيكلة التي تحتاج إليها البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بشكل عاجل.	يعاني نحو 15 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل بالفعل من ضائقة الديون، ويواجه 45 في المائة أخرى نقاط ضعف كبيرة بسبب الديون. ونحو ربع الاقتصادات الناشئة معرضة لمخاطر عالية وتواجه هوامش اقتراض "أشبه بالتخلف عن السداد". في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، اعتمدت مجموعة العشرين الإطار المشترك لتخفيف عبء الديون، على أمل تحسين تنسيق مبادرات تخفيف الديون للدول ذات الدخل المنخفض. وقد تم تصميم هذا الإطار الجديد للاستجابة لواقع السوق الجديد: حيث توسعت أنواع الدائنين التجاريين، والمتعددي الجنسيات، وخاصة الدائنين السياديين، على مر السنين، مع ظهور الصين كدائن رئيسي.
السندات الجندرية - Gender Bonds:	يمكن تعريف السندات الجندرية على نطاق واسع بأنها سندات تدعم النهوض بالمرأة والمساواة. ومع ذلك، لا يوجد تعريف رسمي أو عالمي، وبالتالي يوجد حاليًا اعتماد قوي على السوابق بدلاً من القواعد.	إذا تم استغلالها بشكل جيد ومنحها الأولوية، فإن أسواق رأس المال العالمية في شكل سندات جندرية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تمويل التقدم نحو المساواة بين الجنسين في كل من القطاعين العام والخاص.	يزعم العديد من المنتقدين أن النطاق الواسع لما يشكل السندات "الخضراء" يسمح للمنظمات التي تصدرها باستخدام رأس المال المجمع لمشاريع تعزز الاستدامة والتي تخلف في الواقع تأثيراً ضئيلاً على المناخ. على سبيل المثال، أصدرت الجهة المشغلة لسد الخوانق الثلاثة في الصين سندات خضراء بقيمة 840 مليون دولار لاستخدامها في دعم مشاريع طاقة الرياح في أوروبا. على المستوى السطحي، تبدو هذه السندات وكأنها وسيلة مستدامة لجمع الأموال وتحويلها إلى مشاريع صديقة للبيئة. اقرأ أكثر.
مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمجموعة العشرين - G20 Debt Service Suspension Initiative (DSSI)	مبادرة تعليق سداد خدمة الديون هي برنامج أطلقته مجموعة العشرين يسمح للدول الأكثر فقراً بتعليق/تجميد سداد ديونها/قروضها لفترة زمنية معينة. وفي سياق فيروس كورونا، تم إطلاق هذا البرنامج لمساعدة البلدان الفقيرة على إعادة توجيه الموارد لمكافحة الوباء. يوفر هذا البرنامج فقط تمديد الاستحقاق على أساس موحد لجميع البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة تعليق سداد خدمة الدين وهو برنامج طوعي للدائنين من القطاع الخاص.	هي عملية توصلت من خلالها مجموعة العشرين إلى خطة لمساعدة الدول المدينة على تعليق سداد الديون لفترة زمنية معينة للتركيز على معالجة الاحتياجات الأكثر إلحاحًا بما في ذلك أزمات الوباء والمناخ والديون.	مع عدم التوصل بعد إلى حلول لأزمة الديون المستمرة، فإن التقدم مطلوب بشكل عاجل. إن انتهاء مبادرة تعليق خدمة الديون لمجموعة العشرين في ديسمبر/كانون الأول 2021 يعني أن العديد من البلدان النامية استأنفت سداد التزامات ديونها على الرغم من الحاجة إلى التعافي الاقتصادي. لقراءة المزيد، انقر هنا.
مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون - Heavily Indebted Poor Countries Initiative (HIPC).	هو إطار عمل لحل مشاكل الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وقد تم وضعه بالاشتراك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتم اعتماده في سبتمبر/أيلول 1996 لضمان عدم مواجهة أي بلد فقير لأعباء ديون لا يمكن السيطرة عليها.	إن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ليست مبادرة لإلغاء الديون بشكل كامل. فهو برنامج مصمم لخفض الديون إلى مستوى "مستدام". ونظرًا لوجود العديد من المتطلبات الصارمة للتأهل للحصول على تخفيف عبء الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن هذا الإطار يشكل عقبة بالنسبة للدول الفقيرة. ويركز الإطار بشكل شبه حصري على قدرة البلدان المدينة على سداد ديونها؛ فهو لا يأخذ في الاعتبار قدرة البلد على توفير الخدمات العامة الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم	على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية بعد إطلاق مبادرة تخفيف أعباء الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، واجهت العديد من البلدان المنخفضة الدخل نقاط ضعف شديدة بسبب الديون. اقرأ المزيد هنا.

		والإسكان. ومن ثم، فإن الإطار يتجاهل التزامات الدول الأساسية في مجال حقوق الإنسان بتوفير الاحتياجات الاجتماعية الأساسية لشعوبها.	
استقرار الاقتصاد الكلي - Macro-Economic Stability	وفقا لصندوق النقد الدولي، فإن استقرار الاقتصاد الكلي يعني وجود اقتصاد مستقر بأسعار ثابتة، ونمو اقتصادي مستدام، ونظام مالي صحي. في استقرار الاقتصاد الكلي، ينصب التركيز الرئيسي على البلدان التي تحقق نموًا اقتصاديًا ثابتًا وطويل الأجل. وللقيام بذلك، تُنصح البلدان بالحفاظ على توازن مستقر في احتياطياتها الدولية (من خلال وجود أسعار صرف مستقرة) والحفاظ على العجز الحكومي منخفض (من خلال خفض الإنفاق العام). ويعزز صندوق النقد الدولي هذه الجوانب من استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تقديم التوجيه والمشورة للدول الأعضاء فيه. ويقدم توصيات بشأن السياسات النقدية والمالية وإدارة أسعار الصرف وتحسين القطاع المالي وتنفيذ السياسات الهيكلية.	إن التركيز الحصري على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، والذي غالبا ما يكون على حساب أهداف سياسية أخرى، يميل إلى إعطاء الأولوية لمصالح رأس المال الخاص على احتياجات المواطنين العاديين. وفي بعض الحالات، امتنع محافظو البنوك المركزية عن التدخل في أسواق النقد الأجنبي المحلية، حتى عندما كان من الممكن أن يساعد ذلك في خفض أسعار الواردات، حيث أعطوا الأولوية للحفاظ على احتياطيات احتياطية كافية لضمان السداد للدائنين الخارجيين. وعلى نحو مماثل، تبين أن السياسات المالية التي تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار، مثل خفض الإنفاق العام وإلغاء إعانات الدعم، تلحق الضرر بالفئات الأكثر ضعفًا بدلا من مساعدتها. وبشكل عام، فإن التركيز المفرط على استقرار الاقتصاد الكلي يمكن أن يؤدي إلى إدامة نظام يحابي رأس المال الخاص بينما يهمل رفاه المواطنين العاديين واحتياجاتهم الأساسية.	إذا أخذنا باكستان كمثال، فإليك كيف يمكن للسياسات التي تهدف إلى خفض الإنفاق العام وخفض العجز المالي أن تؤثر على السكان.
المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI)	نصت المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون على تخفيف أعباء الديون المؤهلة بنسبة 100% المستحقة على ثلاث مؤسسات متعددة الأطراف لمجموعة من البلدان منخفضة الدخل. وتهدف المبادرة إلى مساعدة البلدان المؤهلة على التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة والتي تركز على خفض الفقر إلى النصف بحلول عام 2015.	عند إجراء تقييمات القدرة على تحمل الديون وتخفيف عبء الديون، يجب تنفيذ أنظمة قانونية لتحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية، فضلاً عن مؤشر الضعف الأوسع، لضمان ألا تؤدي خدمة الديون إلى تقويض التمتع بحقوق الإنسان.	كانت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرات المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون عبارة عن برامج قامت مجموعة البنك الدولي بتكييفها لتخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة والمثقلة بالديون بهدف تحرير الموارد للتعامل مع الحد من الفقر. يمكنك قراءة المزيد هنا.
السندات البرتقالية - Orange Bonds	هذه فئة جديدة من التمويل المستدام تهدف إلى إزالة التمييز بين الجنسين وتحسين المساواة للمرأة ومستويات المعيشة في البلدان النامية. فهي تضع المرأة في طليعة أسواق رأس المال كحلول لتحقيق أهداف الأمم المتحدة السبعة عشر للتنمية المستدامة وبناء مستقبل أكثر شمولاً وأكثر استدامة مناخيًا للجميع.	إن تعهد السندات البرتقالية هو اعتراف بالحاجة الملحة إلى تسريع المساواة بين الجنسين والحاجة إلى اتخاذ إجراءات جماعية لبناء نظام مالي يدعم المساواة بين الجنسين لصالح البشرية جمعاء ومن أجل انتقال مبرر وفعال إلى كوكب قادر على الاستدامة مناخيًا.	يمكن قراءة المزيد عن مبادرة السندات البرتقالية هنا.
الشراكات بين القطاعين العام والخاص - Public-Private Partnerships (PPPs)	الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي ترتيبات تعاقدية طويلة الأجل حيث يوفر القطاع الخاص أصول وخدمات البنية التحتية التي تمولها الحكومة تقليديًا بشكل مباشر، مثل المستشفيات والمدارس والسجون والطرق والجسور والأنفاق والسكك الحديدية ومحطات المياه والصرف الصحي، ويمثل أيضًا شكل من أشكال تقاسم المخاطر بين القطاعين العام والخاص. إنه شكل مثير للجدل للغاية لتمويل البنية التحتية، والذي يتضمن عقودًا طويلة	تُستخدم الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإخفاء الاقتراض العام، في حين تقدم ضمانات حكومية طويلة الأجل لأرباح الشركات الخاصة. يجب على شركات القطاع الخاص تحقيق أقصى قدر من الأرباح إذا أرادت البقاء، وهذا يتعارض بشكل أساسي مع حماية البيئة وضمان حصول الجميع على الخدمات العامة الجيدة.	لم يحقق هذا النوع من نموذج التمويل الفائدة الكاملة للجمهور. حاليًا، في عدد من البلدان النامية مثل أوغندا، لا يزال المواطنون يدفعون مقابل خدمات الشراكة بين القطاعين العام والخاص كما هو الحال في المستشفيات أو المدارس. علاوة على ذلك، تدفع الحكومة تكاليف الشراكة بين القطاعين العام والخاص من الضرائب: من خلال دفع تكاليف البناء، ثم تكلفة تشغيل الخدمة. اقرأ

	الأجل مع شركاء من القطاع الخاص.		المزيد هنا.
الصناديق الجشعة/الضارية - Vulture Funds	يشير مصطلح الصناديق الجشعة إلى كيانات خاصة تشتري الديون السيادية بخصم كبير ثم تتابع عملية التقاضي لإجبار المدين على سداد المبلغ بالكامل.	الصناديق الجشعة استغلالية بطبيعتها، لأنها تسعى إلى الحصول على مكاسب غير متناسبة وباهظة على حساب الإعمال الكامل لحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية. ومن خلال الدعاوى القضائية الطويلة والمكلفة، تساهم الصناديق الجشعة في تحويل موارد الدول عن قضايا أخرى أكثر إلحاحًا تتعلق بالتنمية والاجتماعية وحقوق الإنسان. إن تسوية المطالبات المفرطة التي تقدمها الصناديق الجشعة ضد البلدان الفقيرة التي تعاني من مستويات ديون لا يمكن تحملها لها تأثير سلبي مباشر على قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الصحة والمياه والصرف الصحي والغذاء والسكن والتعليم.	عادة ما تتمكن مكاتب المحاماة من تحقيق الفوز بمبالغ كبيرة في القضايا والأحكام بمحاكم نيويورك التي تُفضل الصناديق الجشعة بشكل غير منصف. اقرأ المزيد هنا.
مصطلحات مهمة أخرى تُستخدم في أعمال المناصرة والمطالبة بإعمال حقوق الإنسان			
هيمنة الشركات - Corporate Capture	لقد عرّف أعضاء الشبكة العالمية هيمنة الشركات على أنها الوسيلة التي تستخدمها النخبة الاقتصادية لتقويض إعمال حقوق الإنسان والبيئة من خلال ممارسة نفوذ لا مبرر له على صناع القرار والمؤسسات العامة على المستويين المحلي والدولي.	تستخدم الشركات قوتها السياسية وعضلاتها المالية، أي تأثير الشركات لتخفيف التنظيم القانوني، وإضعاف السلطات التنظيمية، وانتخابات القوائم المصرفية، واستخدام خدمات أمن الدولة ضد المجتمعات، وممارسة استراتيجيات توظيف الباب الدوار والعديد من الممارسات الأخرى، والعلاقة المتعمقة بين الشركات والحكومة هي إضعاف مؤسسات الدولة وعملياتها المسؤولة عن ضمان قدرتها على احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها.	من الناحية النظرية، يشير مصطلح "هيمنة الشركات" إلى الوسائل التي تستخدمها النخبة الاقتصادية لتقويض إعمال حقوق الإنسان والبيئة من خلال ممارسة نفوذ لا مبرر له على صناع القرار والمؤسسات العامة المحليين والدوليين. وبهذا المعنى، فإن هيمنة الشركات هي بمثابة "السبب الجذري" للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها الشركات. اقرأ أكثر.
الدين الداخلي/المحلي - Domestic Debt	الدين الداخلي هو قروض أو أموال مقترضة من مقرضين داخل الدولة، على سبيل المثال من البنوك المحلية.	عادة ما يكون الدائنون المحليون مجموعة أكثر تنوعًا تتكون من البنك المركزي لبلد ما، والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وحكومات الولايات والحكومات المحلية، والمستثمرين المؤسسيين الكبار (مثل صناديق التقاعد، وصناديق الاستثمار المشتركة، وشركات التأمين)، والمستثمرين الأفراد.	الدين الداخلي أو الدين المحلي هو أحد مكونات إجمالي الالتزامات المالية الحكومية في بلد ما والمستحق للمقرضين داخل البلد. يشمل المقرضون الداخليون الرئيسيون البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى. اقرأ المزيد عن الدين الداخلي هنا.
الدين غير المشروع/الفاحش/المرهق - Illegitimate/Odious/ Onerous	لقد تخلفت البلدان تاريخياً عن سداد ديونها؛ وفي الحقبة الاستعمارية، إذا استولت قوة استعمارية جديدة على بلد ما من قوة استعمارية أخرى، فإنها ستتوقف عن	يجب النظر إلى الديون السيادية الحالية من منظور أصولها. فهي نابعة من الإرث الاستعماري والإمبريالي من القمع والتعسف. تقوم دول الجنوب	كما أشار رئيس بوركينا فاسو السابق توماس سانكارا، فإن "الديون هي استعمار جديد، حيث حول المستعمرون أنفسهم إلى "مساعدين فنيين". يرجى

Debt	سداد ديونها؛ وعندما استولت الولايات المتحدة على العراق، توقفوا عن سداد ديونهم وبدأوا عمليات إلغاء الديون؛ قررت مجموعة العشرين تعليق ديون أوكرانيا لمدة عامين؛ في بعض السياقات، قامت لجنة من الأشخاص بمراجعة الديون، وتصنيف جوانب مختلفة من الديون على أساس من المستفيد (هل كان هذا بالنسبة للديكتاتور لشراء أسلحة لقمع شعبه أو القيام بمشروع للأثرياء) وما إذا كان الدين قد تم أخذه بشفافية وديمقراطية (بما في ذلك في الإكوادور في عام 2007، حيث أعلنت أن ثلث ديونها هي ديون فاحشة لمصلحة المقرضين الدوليين ولكن أدى ذلك إلى قرار سياسي من قبل الحكومة لتنظيف ميزانيتها العمومية؛ وحدثت عملية مماثلة في البرازيل).	العالمي بسداد الديون التي تكبدتها القوى الاستعمارية، واستخدمت هذه الديون لتعزيز وإدارة الأنظمة الاستعمارية التي شوهت وقتلت وانتهكت حقوق الإنسان. وهي غير شرعية وفاحشة لأن الأجيال الحالية لم تستخدم الديون بل استخدمها المستعمرون.	قراءة المزيد عن تاريخ وعدم شرعية الديون هنا.
الخسائر والأضرار - Loss and Damage	تشير الخسائر والأضرار إلى العواقب السلبية التي تنشأ عن مخاطر تغير المناخ التي لا يمكن تجنبها، مثل ارتفاع منسوب مياه البحر، وموجات الحرّ الطويلة، والتصحر، وتحمض البحر، والأحداث المتطرفة، مثل حرائق الغابات، وانقراض الأنواع، وفشل المحاصيل. ومع تطور أزمة المناخ، سوف تتكرر هذه الأحداث بشكل متزايد، وسوف تصبح العواقب أكثر خطورة.	إن مفاهيم الخسائر والأضرار هي مفاهيم نيوليبرالية تمامًا، وتركز على البنية التحتية، والتي غالبًا ما تكون ضرورية للإنتاج ولكن ليس للناس. لا يتم أخذ الناس، وخاصة النساء، على محمل الجد في المناقشات المتعلقة بالخسائر والأضرار، حيث يحاولون إعادة بناء المنازل والمجتمعات والأسر. عندما ضرب إعصار إيداي، في عام 2019، زيمبابوي وموزمبيق، ركز تقييم الخسائر والأضرار على خطوط الكهرباء والمدارس وما إلى ذلك، ولكن ليس على فقدان المنازل في المجتمعات المحلية - حيث لا يزال العديد من النساء والأسر بلا مأوى أو يقومون فقط بإعادة البناء. تم علاج الأشخاص المصابين بصدمات نفسية بدلاً من مساعدتهم بشكل هادف. غالبًا ما يكون الرجال أكثر قدرة على الحركة كقاعدة ثقافية؛ 81% من الأسر التي لا مأوى لها تعيلها نساء. إذا فقدن أزواجهن في الفيضانات، فإن النساء ما زلن يعتبرن متزوجات ويمكن تجريمهن إذا تابعن علاقات جديدة. وفي ديربان، توقفوا عن إحصاء الفقراء وبدلاً من ذلك أصبحوا يتحدثون الآن عن المستوطنين غير الشرعيين. وفي بون، قاموا بتهميش الخسائر والأضرار، وإزالتها بشكل أساسي من جدول أعمال مؤتمر الأطراف المصري.	يمكن فهم الخسائر والأضرار بشكل عام على أنها الآثار السلبية لتغير المناخ التي تحدث على الرغم من، أو في غياب، إجراءات التخفيف من الآثار والتكيف. غالبًا ما يتم تصنيف الخسائر والأضرار على أنها اقتصادية أو غير اقتصادية. الخسائر والأضرار الاقتصادية هي آثار سلبية يمكن أن نخصص لها قيمة نقدية. اقرأ أكثر.
دين سيادي - Sovereign Debt	يُعرف أيضًا باسم "الدين الوطني"، وهو مبلغ الأموال في شكل قروض تدين بها الدولة لمقرضيها الأجانب والمحليين الذين قد يشملون البنوك التجارية المحلية والدولية والمؤسسات المالية الدولية.	الدين السيادي هو الدين الحكومي لبلد ما، كدولة ذات سيادة. ويشار إليه أيضًا باسم الدين الحكومي، أو الدين الوطني، أو الدين العام، أو دين الدولة. يتكون الدين السيادي لدولة ما من جميع التزامات ديونها تجاه الدائنين المحليين والأجانب.	في حين يقال إن الديون السيادية تحفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنها تأتي مصحوبة بالمخاطر والظروف الصعبة. يرجى قراءة المزيد هنا.

المراجع

1. *The IMF (2000). The Poverty Reduction and Growth Facility (PRGF) operational issues. https://www.imf.org/external/np/pdr/prsp/poverty2.htm*
2. *The World Bank (1996). The World Bank Glossary. https://documents1.worldbank.org/curated/en/541831468326979631/pdf/322800PUB00PUB0d0bank0glossary01996.pdf.*
3. *Obas Esiedesa (2021, December, 21). IMF extends debt service relief for 25 low-income countries. Business https://www.vanguardngr.com/2021/12/imf-extends-debt-service-relief-for-25-low-income-countries/.*
4. *The IMF (2023). Extended Fund Facility (EFF). https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Extended-Fund-Facility-EFF.*
5. *Eliana Raszewski (2020, November, 10). UPDATE 1-Argentina to seek new extended IMF facility to replace failed program, says Guzman . Reuters.https://www.reuters.com/article/argentina-economy-idUSL1N2HV31W.*
6. *The Department Group for Alternative Policies (1995). Structural Adjustment and the Spreading Crisis In Latin America. https://cs.uwaterloo.ca/~alopez-o/politics/structural.html.*
7. *The IMF. Articles of Agreement of the International Monetary Fund (IMF). https://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/index.htm.*
8. *The IMF (2021, August). Questions and Answers of Special Drawing Rights (SDRs).* https://www.afdb.org/sites/default/files/documents/sdrs_faq_en.pdf
9. *Jonathan M., Andrew C., Anshu S. (2021, September, 8).The IMF: The World's Controversial Financial Firefighter: The International Monetary Fund, both criticized and lauded for its efforts to promote financial stability, continues to find itself at the forefront of global economic crisis management.* https://www.cfr.org/backgrounder/imf-worlds-controversial-financial-firefighter.
10. *The IMF (2023, March). Sri Lanka expects an IMF nod for $2.9bn package after China's help. Aljazeera. https://www.aljazeera.com/news/2023/3/7/sri-lanka-expects-imf-nod-for-2-9bn-package-after-chinas-help*
11. *Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR): Sovereign Debt and Human Rights. https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Development/RTDBook/PartIIIChapter21.pdf.*
12. *V, Yiega (2022) "The Impact of Foreign Debt on Economic and Social Rights: A case study on the right to health in Kenya, Nigeria and Zambia," Research Paper 06/06 ADHR (CFS). https://cfs.uonbi.ac.ke/index.php/system/files/2022-08/V%20Yiega%2C%20The%20Impact%20of%20Foreign%20Debt%20on%20ESR.pdf.*
13. *The World Bank (2021, October, 20). Environmental and Social Policies. https://www.worldbank.org/en/projects-operations/environmental-and-social-policies.*
14. *Alexandra Smith (2021, April, 26). "Can Human Rights And Capitalism Ever Be Truly Compatible?". Human Rights Pulse. https://www.humanrightspulse.com/mastercontentblog/can-human-rights-and-capitalism-ever-be-truly-compatible.*
15. *World Population Review (2023). Communist Countries in 2023. https://worldpopulationreview.com/country-rankings/communist-countries.*
16. *The IMF (2023). List of Low-Income-Countries and their Debt Sustainability Analysis. https://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/dsalist.pdf.*
17. *The IMF (2023). Debt Relief Under the Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative.* https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Debt-relief-under-the-heavily-indebted-poor-countries-initiative-HIPC.
18. *UNDP (2022). The Sovereign Debt Crisis In Sri Lanka: Causes, Policy Response And Prospects. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2022-11/UNDP-Sovereign-Debt-Crisis-in-Sri-Lanka-Report-2022.pdf.*
19. *Tom A., Marc J., (2021, August, 3). Analysis: Debt-hobbled Sri Lanka risks running out of options. Reuters. https://www.reuters.com/world/china/debt-hobbled-sri-lanka-risks-running-out-options-2021-08-03/.*
20. *UNEP (2022, November, 29). What you need to know about COP27 Loss and Damage Fund. https://www.unep.org/news-and-stories/story/what-you-need-know-about-cop27-loss-and-damage-fund.*
21. *CFI (2023, January, 7). Creditworthiness, Definition, Credit Scores and Credit Ratings. https://corporatefinanceinstitute.com/resources/commercial-lending/creditworthiness/.*
22. *UN Women (2021). Bonds to Bridge the Gender Gap: A Practitioner's Guide to Using Sustainable Debt for Gender Equality. https://www.unwomen.org/sites/default/files/2021-11/Bonds-to-bridge-the-gender-gap-en.pdf .*

23. *UNCTAD (2008). Domestic And External Public Debt In Developing Countries. https://unctad.org/system/files/official-document/osgdp20083_en.pdf.*
24. *OECD. Blended Finance & Impact: Guidance & Principles. https://www.oecd.org/development/financing-sustainable-development/blended-finance-principles/.*
25. *The Bretton Woods Project (2022, April 6). What are IMF Surcharges?. https://www.brettonwoodsproject.org/2022/04/what-are-imf-surcharges/.*
26. *Cassidy H., (2022, October, 21). What is debt restructuring?. https://www.thebalancemoney.com/what-is-debt-restructuring-6753776.*
27. *Glen B., Ronald J. (2022). The effects of IMF loan conditions on poverty in the developing world. https://link.springer.com/article/10.1057/s41268-022-00263-1.*